

## 129083 - حكم التعامل ببطاقة الائتمان مسبقة الدفع

### السؤال

أريد رأيكم في حكم استخدام الفيزا التي يصدرها موقع ( الروقي ماستر كارد ) لأنني أود شراء بعض الأشياء من الإنترنت لكن الموقع لا يقبل إلا فيزا أو ماستر كارد صادرة من بنك أمريكي ولم أجد إلا موقع الروقي ماستر كارد ، حيث ذكر بعض المعلومات منها : - سرعة الإصدار وذلك خلال 30 ثانية فقط من اكتمال الإجراءات والإيداع - سهولة إجراءات تسجيل البطاقة - حدود شحن وإعادة شحن 2500 دولار - جميع العمليات تتم من الموقع مباشرة الشحن وإعادة الشحن فوري - الشحن من الروقي أو شركاء التوزيع أو مراكز الشحن المعتمدين - طلب البطاقة والتسجيل والاطلاع على الرصيد من موقعنا - أول موقع عربي للبطاقات معتمد ومرخص رسمياً من البنك المصدر - البطاقة صادرة من فرست بنك اوف ديلاوار و يو إس بنك الأمريكي - عملة البطاقة دولار أمريكي - البطاقة افتراضية وليست بلاستيكية بمعنى أنها خاصة للإنترنت - البطاقة قابلة لإعادة الشحن ، وهذا الرابط للمزيد من المعلومات : <http://roqicard.com/app/Default.aspx> أرجو أن تخبروني ما حكم استخدام هذه البطاقات فقد قال لي هو إنها حلال وشبهها ببطاقات "سوا" أنها تشحن وتستخدم . أتمنى أن تفيديني عاجلاً للضرورة ، فلا أريد أن أقع بالربا لا من قريب ولا بعيد وجزاكم الله خير .

### الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

لا حرج في التعامل ببطاقة الائتمان التي يشحنها العميل بالمبلغ الذي يريد ، ولا حرج في أخذ الجهة المصدرة لها عمولة أو رسوم تجديد في مقابل تقديم هذه الخدمة .

ولا حرج في شراء السلع بهذه البطاقة عن طريق الإنترنت ، إلا ما يشترط فيه القبض كالذهب والفضة ، لعدم حصول القبض الفوري حينئذ .

وينظر جواب السؤال رقم (89787) .

ثانياً :

بالنظر في الموقع المذكور تبين أن سعر صرف الدولار فيه يزيد على سعر السوق ، ولا حرج في ذلك ، فللمتصرفين أن يتصارفا بالسعر الذي يتفقان عليه ، لكن يشترط حصول القبض الفوري حقيقة أو حكماً . وإذا كان مشتري البطاقة يدفع

الريالات ، ويستلم من فوره بطاقة مشحونة بما يقابلها من الدولارات ، فقد حصل القبض المطلوب .

ثالثاً :

ينبغي الحذر عند شراء هذه البطاقات من التعامل مع جهات غير موثوقة ، ولا علم لنا بالموقع المسئول عنه ولا بالقائمين عليه .

والله أعلم .